المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في النظام السياسي الاردني

أ.م.د.نادية فاضل عباس فضلي[*]

الملخص

لقد انتهجت الاردن خطوات جيدة للسير في طريق الاصلاح ومثل العام 1989 بداية الاصلاح السياسي المتمثل بأعادة الحياة البرلمانية ثم تبعها تفعيل الحياة الحزبية واعقبها اعلان المواثيق الوطنية ومشروع الاجندة الوطنية ،وتوالت الاصلاحات في مختلف المجالات وكانت الحياة النيابية في الاردن قد شهدت تطوراً كبيراً بسبب الحراك السياسي واطلاق الحريات العامة وتطور المجتمع المدني جعل من الاردن يعتمد على دعائم ديمقراطية جديدة .

والاردن بقي مستقر طيلة اندلاع احتجاجات مايسمى" بالربيع العربي" بالرغم من حدوث تظاهرات في الاردن في آذار من العام 2011 ولكنها بقيت في الاطراف دون الوصول للعاصمة الاردنية واضطر الملك عبدالله الى حل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة على خلفية ارتفاع مستويات التوتر بسبب عدم اجراء إصلاحات تذكر .

وفيما يتعلق بالمتغيرات الخارجية فالأردن ترى بالارهاب الخطر الامني المباشر على الاردن ومكافحته هو من اولويات السياسة الداخلية والخارجية للمملكة الاردنية الهاشمية على الاردن ، وترى الاخيرة ان مكافحته مسؤولية اقليمية ودولية، ويبقى الصراع الفلسطيني الاسرائيلي الهاجس الخارجي المهم والخطر الذي يؤثر في النظام السياسي الاردني ويعمل بشكل ضاغط ومؤثر على صناعة القرار السياسي الخارجي للاردن.

[*]مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.

المقدمة

تعد المملكة الاردنية الهاشمية من النظم السياسية المستقرة نسبياً قياساً بالدول العربية الاخرى وخاصة المجاورة لها ،اذ يقوم النظام السياسي في الاردن على توازن السلطات والتعاون فيما بينها.

وخطت الاردن خطوات كبيرة للسير في طريق الاصلاح ويعد العام 1989 بداية الاصلاح السياسي المتمثل بأعادة الحياة البرلمانية ثم تبعها تفعيل الحياة الحزبية واعقبها اعلان المواثيق الوطنية ومشروع الاجندة الوطنية ، وتوالت الاصلاحات في مختلف المجالات وكانت الحياة النيابية في الاردن قد شهدت تطوراً كبيراً بسبب الحراك السياسي واطلاق الحريات العامة وتطور المجتمع المدني جعل من الاردن يعتمد على دعائم ديمقراطية جديدة .

والاردن بقي مستقر طيلة اندلاع احتجاجات مايسمى" بالربيع العربي" بالرغم من حدوث تظاهرات في الاردن في آذار من العام 2011 ولكنها بقيت في الاطراف دون الوصول للعاصمة الاردنية واضطر الملك عبدالله الى حل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة على خلفية ارتفاع مستويات التوتر بسبب عدم اجراء إصلاحات تذكر .

وفيما يتعلق بالمتغيرات الخارجية فالأردن ترى بالارهاب الخطر الامني المباشر على الاردن ومكافحته هو من اولويات السياسة الداخلية والخارجية للمملكة الاردنية الهاشمية على الاردن وترى الاخيرة ان مكافحته مسؤولية اقليمية ودولية، ويبقى الصراع الفلسطيني الاسرائيلي الهاجس الخارجي المهم والخطر الذي يؤثر في النظام السياسي الاردني ويعمل بشكل ضاغط ومؤثر على صناعة القرار السياسي الخارجي للاردن ، وينطلق بحثنا من فرضية ان النظام السياسي في الاردن يتمتع باستقرار نسبي انطلاقاً من الاصلاحات السياسية التي يجريها الملك عبدالله بن الحسين بين الحين والاخر ولكن بالرغم من هذا الاستقرار النسبي الا ان الاردن يتأثر بما يحدث في بيئته الاقليمية والتي لها انعكاساً كبيراً على الداخل الاردني وخاصة وان تنظيم الدولة الارهاب داعش

قد جعل الاردن ضمن اجندته الارهابية فضلاً عما تعانية الاردن من مشاكل اللاجئين بعد الحرب الجارية في سورية مما جعل النظام السياسي الاردني يقع تحت طائلة الضغوط ، وقد تم بحث موضوع الدراسة ضمن استخدام منهج التحليل النظمي

فضلاَ عن المنهج الوصفي عبر رؤية لطبيعة المجتمع الاردني والمؤثرات الداخلية المؤثرة عليه فضلاً عن الضواغط الخارجية المؤثرة في صنع القرار السياسي ، وعليه ينقسم البحث الى المباحث الآتية :

المبحث الاول :نظرة عامة على النظام السياسي الاردني .

المبحث الثاني :المتغيرات الداخلية المؤثرة في النظام السياسي الاردني .

المبحث الثالث :المتغيرات الخارجية المؤثرة في النظام السياسي الاردني .

المبحث الرابع :مستقبل النظام السياسي الاردني.

المبحث الاول :نظرةعامةعلى النظام السياسي الاردني

لم يكّن الاردن بحدودة المعروفة اليوم كياناً سياسياً وادارياً منفصلاً عن الدول المحيطة به ،بل كانت مناطقة المختلفة على الدوام اجزاءاً من كيانات الى الشمال والغرب والجنوب ،حتى تأسيس إمارة شرق الاردن بعد الحرب العالمية الاولى مفصولة عن سورية وفلسطين وبعد ذلك عن الحجاز بقرار بريطاني على اساس اتفاقيات سايكس بيكو عام 1916 ،ووعد بلفور 1917 وكانت بعض المناطق الاردنية المختلفة قد شاركت في ولاية سورية وفي الحكومة الفيصلية في دمشق حتى عام 1920 ثم شكلت حكومات مختلفة بعد معركة ميسلون والى حين قدوم الامير عبدالله وابرامه اتفاق إقامة الامارة في عام 1921 مع ونستون تشرشل في قصر الطور بالقدس [1] .

وفي الاردن قامت الدولة قبل قيام المجتمع الاردني ،بمعنى ان السكان في ماعرف لاحقاً بأمارة شرق الاردن لم يكونوا يوماً رعايا اردنيين لان الاردن لم يكن قائماً اذ ان تشكيل الدولة الحديثة في الاردن سابق لتشكيل المجتمع ،فكما يعرف لم تكن ثمة دولة تدعى الاردن قبل تأسيس الامارة[2].

وعد دستور 1928 الذي اصدره الامير "عبدالله" في ظل الانتداب البريطاني الاطار العام الذي قامت عليه القوانين فيما بعد في الاردن ،وفي اعقاب استقلال الاردن عن بريطانيا سنة 1946 اقر المجلس التشريعي الدستور الاردني الثاني سنة 1947،وقام الملك عبدالله سنة 1950 بعد توقيع اتفاقية الهدنة مع اسرائيل عام 1949 بضم الضفة الغربية رسمياً الى شرقي الاردن على الرغم من المعارضة من جانب الاقطار العربية لتلك الخطوة وبعد ان تم له ماراد اعد دستورا معدلاً للمملكة الاردنية وقد جعل الملك طلال ذلك الدستور اكثر تحررية وتم التصديق عليه عام 1952[3].

واقر الدستور بأن المملكة الاردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لايتجزأ ولايتنازل عن شئ منه،والشعب الاردني جزء من الأمة العربية ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي، وعرش المملكة الاردنية الهاشمة وراثي في اسرة الملك عبدالله ابن الحسين والملك هو رأس الدولة وهو مصون من كل تبعية ومسؤولية ويصادق على القوانين ويصدرها ويأمر بوضع الانظمة اللازمة لتنفيذها بشرط ان لا تتضمن مايخالف احكامها ،كما ان الملك يدعو مجلس الأمة الى الاجتماع وتكون اجتماعات المجلس مقترنة باجتماعات مجلس النواب وتكون أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين، وفي حالة حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الأعيان.ويفتتحه ويؤجله وفق احكام الدستور[4].

ونظام الحكم في الاردن قائم على اساس وجود ثلاث سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية، وفق ماجاء في الدستور الاردني لعام 1952 ،والذي اخذ بمبدأ الفصل المتوازن والمرن بين السلطات بحيث لاتطغى سلطة على اخرى ،وعمل الدستور الاردني على تقسيم وظائف الدولة بين ثلاثة سلطات واوجد تعاون بين هذه السلطات ،فالسلطة التشريعية تقوم بتشريع القوانين والسلطة القضائية تختص بتطبيق القوانين والسلطة التنفيذية تقوم بتنفيذ تلك القوانين [5] .

لقد وضع الدستور الاردني رقابة متبادلة بين السلطات وذلك من خلال [6]:

1–حق السلطة التنفيذية بتقديم مشاريع قوانين وحق مجلس النواب باقراره او بتعديل المشروع اوبرفضه .

2–حق السلطة التشريعية بطرح الثقة بالحكومة واتهام الوزراء ،وحق السلطة التنفيذية بحل مجلس النواب.

3–حق السلطة التنفيذية بدعوة المجلس للانعقاد وتأجيل دورات الانعقاد والدعوة لدورة استثنائية وحق السلطة التشريعة بمسائلة السلطة التنفيذية من خلال السؤال والاستجواب.

4–حق السلطة التنفيذية باجراء الانتخابات النيابية وحق السلطة التشريعية بمنح الثقة او حجبها او الامتناع عنها .

وفيما يلي التطرق بايجاز لطبيعة السلطات كل على حده لمعرفة حدود سلطاتها في القانون الاردني

المطلب الاول :السلطة التشريعية :

مر النظام التشريعي الاردني بتغييرات مهمة اسهمت الى حد كبير في تحسين عمل الوظائف التشريعية الاساسية للتمثيل النيابي ويمكن تفسير العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كما قلنا بأنها فصل مرن ومعتدل للسلطات ويشارك الملك في الوظائف التشريعية بعدة طرق منها تعيين الاعيان وحل مجلسي البرلمان ،ويتألف مجلس الأمة (البرلمان) من مجلس الاعيان ومجلس النواب وفقاً للدستور، ويجتمع مجلس الأمة الاردني لاربعة شهور في كل سنة و يجتمع المجلسان في آن واحد ،ويجوز للملك تمديد مدة الدورة العادية لمدة لاتزيد على 3 شهور لاتاحة المجال لانجاز الامور المعلقة ويمكن ان يدعو المجلس للاجتماع في دورات استثنائية وتتخذ القرارات في المجلسين بأكثرية الاصوات [7] .

المطلب الثاني: السلطة التنفيذية :

في ظل الملكية الدستورية يعد الملك رأس الدولة ورأس الحكومة فهو يعين رئيس الوزراء، وله ايضاً صلاحيات تشريعية ،كما ان الملك يمثل القائد الاعلى للقوات البرية والبحرية والجوية،وهو الذي يعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات والاتفاقات وللملك حق اصدار العفو الخاص وتخفيض العقوبة أما العفو العام فقرر بقانون

خاص،ويمارس الملك صلاحياته بارادة ملكية وتكون الارادة الملكية موقعه من الوزراء المختصين ويبدي الملك موافقته بتثبيت توقيعه فوق التواقيع، أما عن مجلس الوزراء فيتألف من رئيس الوزراء رئيساً ومن عدد الوزراء حسب الحاجة والمصلحة العامة ،كما يتولى مجلس الوزراء مسؤولية ادارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ماقد عهد أويعهد به من تلك الشؤون بموجب الدستور [8].

كما ان رئيس الوزراء و الوزراء مسؤلون امام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة كما ان كل وزير مسؤول امام مجلس النواب عن اعمال وزارته، وبالمقابل لمجلس النواب حق اتهام الوزراء ولا يصدر قرار الاتهام الا باكثرية ثلثي اصوات الاعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب و على المجلس ان يعين من أعضائه من يتولى تقديم الاتهام وتأييده امام المجلس العدلي[9].

اماعن قوانين الانتخابات فقد نص الدستور الاردني لعام 1952 والنافذ الان على انه يحق للملك ان يؤجل اجراء الانتخاب العام اذا كانت هناك ظروف قاهرة يرى معها مجلس الوزراء ان اجراء الانتخابات امر متعذر ومن ثم يبدو من الممكن القول ان احد المظاهر الاستباقية لحضور السلطة في الانتخابات في تأجيل هذه الانتخابات وفقا للنص السابق نظرا لكون سلطة تقدير مجلس الوزراء للظروف القاهرة هي سلطة تقديرية مثل ماعانى الأردن منه عام 1967 من جراء احتلال أسرائيل للضفة الغربية [10].

كما ان الانتخابات النيابية لها موقع الصدارة والاكثر اهمية في مفهوم الديمقراطية بوصفه مجموعة من الاجراءات والمؤسسات التي يستطيع الافراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة ونزيهة [11].

وتجري الانتخابات على اساس تقسيم المملكة الى دوائر انتخابية كبيرة اي ان يكون لكل دائرة عدد من المقاعد بحسب عدد سكانها ويتم الفوز على اساس نظام الاغلبية البسيطة ذو الدور الواحد ،بمعنى ان المرشح الذي يحصل على اكبر عدد من الاصوات في دائرته الانتخابية بصرف النظر عن عدد الاصوات التي يحصل عليها باقي المرشحين يعد فائزاً [12] .

وكانت قد جرت اول انتخابات برلمانية في الاردن في الثامن من شهر تشرين الثاني 1965 وترجع اهمية هذه الانتخابات الى كونها الاولى التي تجري على اساس التعددية الحزبية منذ العام 1965 ذلك لان اخر انتخابات جرت هناك منذ عام 1989كانت قبل التصريح بقيام احزاب رسمية وفي تلك الانتخابات وصل عدد الاحزاب المتنافسة في الانتخابات الاردنية الى عشرين حزباً تنافسوا على 80 مقعداً وشارك في الانتخابات 820 الف ناخب بنسبة 68,5% ممن يحق لهم الادلاء بأصواتهم[13].

اما عن الانتخابات البرلمانية لعام 2003 والتي حصلت في 18 /ايار من ذلك العام فنرى جاء هذه الانتخابات بمشاركة جميع الاحزاب السياسية المرخص لها بالنشاط وتيارات وتجمعات سياسية صغيرة نواة احزاب كبرى كما اعلنت جبهة العمل الاسلامي وهي الواجهة السياسية لجماعة الاخوان المسلمين في الاردن حرصها على المشاركة في تلك الانتخابات واهم ما في هذه الانتخابات هي الزيادة الكبيرة في عدد مقاعد المجلس النيابي مع المشاركة الحزبية الواسعة لملء المقاعد 110 حسب القانون الانتخابي الجديد بعد ما كانت 80 مقعداً فقط ،واظهرت النتائج حينها فوزاً لمرشحي العشائر والقوى الاجتماعية المحافظة ،حيث دلت النتائج على ان الشخصيات المستقلة نجحت من المقربين للنظام الاردني ولأي حكومة وهم لايصلون في تعاملهم مع العملية البرلمانية الى مرحلة الاصطدام مع الحكومة ،وانتهى الامر الى احتلال زعماء القبائل الذين شغلوا مناصب ادارية عليا في الدول والعسكريين المتقاعدين ورجال الاعمال 90 مقعداً من اصل 110 مقعداً فيما حصلت المعارضة الاسلامية ممثله بحزب جبهة العمل الاسلامي على 17 مقعد فقط [14] .

المطلب الثالث:السلطة القضائية

وهي الركيزة الثالثة التي يستند عليها النظام السياسي في الاردن ويعدها الدستور سلطة مستقلة لاسلطان عليها يغير القانون والقضاة بالتالي مستقلون يعينون بإرادة ملكية وفق احكام القوانين ذات الصلة ،ويتم تعيين القضاة بارادة ملكية وبقرار صادر من المجلس القضائي الذي يكون من اقدم قاضي في محكمة التمييز والامن العام لوزارة العدل

ورؤساء محاكم الاستئناف واقدم مفتشي وزارة العدل وقد قسم الدستور الاردني والمحاكم في الاردن الى ثلاثة انواع [15] .

1-المحاكم النظامية

2-المحاكم الدينية .

3- المحاكم الخاصة .

وعطفاً على ما سبق عرفت المملكة الاردنية الهاشمية المؤسسات والانظمة السياسية والدستورية منذ بداية تكوينها السياسي في عهد الامارة عام 1921 واستمر تدريجياً في بناء هذه المؤسسات حتى بعد حصولها على الاستقلال عام 1946 ومما ساعد في ذلك صدور الدساتير التي اسهمت في تنظيم هذه المؤسسات والتي كان اخرها دستور 1952 ،الذي عمل على اعطاء صورة متكاملة للنظام السياسي في الاردن من خلال توزيع هذه المؤسسات الدستورية والسياسية في اطار هيكلية تنظيمية مقسمة الى ثلاث سلطات اساسية هي السلطة التنفيذية ،السلطة التشريعية ،السلطة القضائية [16].

في ضوء الطرح السابق تناولنا سرد بسيط لطبيعة النظام السياسي في الاردن وتطور المؤسسات الدستورية منذ قيام المملكة وحتى صدور دستور العام 1952 والمعتمد الى يومنا هذا مع توضيح طبيعة عمل السلطات الثلاثة ، ووفق ماجاء في الدستور الاردني لعام 1952 نرى انه اخذ بمبدأ الفصل المتوازن والمرن بين السلطات بحيث لا تسيطر سلطة على اخرى ،فالسلطة التشريعية تقوم بتشريع القوانين والسلطة القضائية تختص بتطبيق القوانين والسلطة التنفيذية تقوم بتنفيذ تلك القوانين وبحيث لايتعارض عمل السلطة الواحدة مع الاخرى ولكن وفي كل نظام سياسي هناك واقع حال يفرض سلطته اذ سنرى ان هناك اشكاليات مابين السلطة التشريعية والتنفيذية فالاخيرة في بعض الحالات يكون لها الهيمنة على السلطة التشريعية خاصة في بعض القضايا الحساسة .

المبحث الثاني: المتغيرات الداخلية المؤثرة في النظام السياسي الاردني

هناك متغيرات وفواعل داخلية تلعب دوراً كبيراً في التأثير على عملية صنع القرار السياسي الداخلي منها الاحزاب السياسية والعشائر والمجتمع المدني وغيرها وكل واحدة من هذه المتغيرات يظهر تأثيرها الضاغط في قضايا معينة ،وفيما يلي التطرق لها تباعاً:

المطلب الاول:الاحزاب السياسية : تؤدي الاحزاب السياسية دوراً كبيراً في التحكم والتأثير على الرأي العام الاردني، فالاستقرار السياسي للدولة والاستقرار فيها تعتمد فيها الدولة الى حد بعيد على طبيعة الاحزاب ذاتها وطبيعة الناس فيما بينها والوسط الاجتماعي والثقافي الذي تتواجد فيه ودرجة الوعي السياسي والفكري والايديولوجية لذلك الحزب [17].

وفيما يلي ادراج الاحزاب السياسية الاردنية التي تتباين تأثيراتها في الرأي العام الاردني مابين مؤثر وقليلة التأثير سواء في عملية صنع القرار السياسي او في الرأي العام نذكر البعض منها [18] :

1-الحزب الوطني الاردني 2-الحزب الوطني الدستوري الاردني 3- حزب الوحدة الوطنية 4-حزب الاتحاد الوطني الاردني 5- حزب البعث العربي الاشتراكي الاردني 6_حزب البلد الامين الاردني 7-حزب الحياة الاردني 8-حزب جبهة العمل الاسلامي الاردني 9- حزب الوسط الاسلامي 10-حزب الشعب الديمقراطي الاردني 11- حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني 12- حزب الحركة القومية 13- حزب الوفاء الوطني 14-حزب الرسالة الاردني 15-حزب الجبهة الاردنية الموحدة 16ويمكن ادراج ابرز التحديات التي تثيرها الاحزاب السياسية الاردنية وتؤثر في النظام السياسي من خلال تباينات في طبيعة عملها ودور الفئات فيها من حيث كونها تؤثر في صنع القرار ام ضعيفة التأثير او ذات تيار علماني او تيار ديني [19]:

1-ان اغلبية الاحزاب بحاجة الى اصلاحات ديمقراطية من الداخل وذلك من خلال التناوب على قيادة الحزب واشراك المرأة والشباب في القيادة الحزبية وحرية الرأي والتعبير داخل الحزب .

2–حصر العمل السياسي في اوساط النخبة السياسية والاقتصادية اما عامة الناس فهم اغلبية مهمشة ولا تساهم بالعمل السياسي والتوجه نحو الجانب الاجتماعي لازال معدوماً لدى الاحزاب باستثناء جبهة العمل الاسلامي التي تسعى للتواصل مع المجتمع من خلال الجمعيات الخيرية ذات الطابع الانساني،

اذ يمثل حزب جبهة العمل الاسلامي المعارضة في الاردن، وهو واجهة سياسية لجماعة الاخوان المسلمين التي تأسست منذ عام 1952 وهذا الحزب اكثر الاحزاب تنظيماً وله قواعده الشعبية ويناصره عدد كبير من المواطنين نظراً لتوجهاته المعلنة ويعتمد في تمويله على التبرعات التي يحصل عليها من خلال جمعية المركز الاسلامي الخيرية ومن المشاريع الاستثمارية التي اقامها مثل المستشفى الاسلامي .

4–النظرة السلبية للاحزاب السياسية من قبل المواطنين وعدم قناعتهم بالانتساب اليها او جدوى هذه الاحزاب في الممارسة السياسية بوصفها احزاب نفعية لايهمها سوى تحقيق مصالحها الضيقة على حساب هموم ومشاكل المواطنين .

5–لم تتفاعل الكثير من هذه الاحزاب للتوجه العام والوصايا التي تقدم لهم من قبل المسؤولين السياسيين الاردنيين وعلى كافة المستويات ومخاطبتهم من قبل الملك لاكثر من مرة بالاندماج وتشكيل تكتلات تضم اربعة مجموعات للاحزاب بمعنى تقليصها وضم الاحزاب الصغيرة الى الكبيرة .

وفيما يتعلق بالاصلاح السياسي يلاحظ انها عملية تسير بوتيرة بطيئة وخاصة فيما يتعلق بنظام التعددية الحزبية والانتخابات النيابية اذ تعد الانتخابات النيابية لعام 2016 منعطفاً في تاريخ الانتخابات النيابية في الاردن حيث جرت لاول مرة منذ عام 1993(*) وفق قانون انتخابي يعتمد القائمة النسبية المفتوحة اقره مجلس النواب السابع عشر بعد ان كانت تجري وفق قانون الصوت الواحد ،وبصيغ مختلفة كما ان الانتخابات جرت في ظل انهاء ابرز مكونات المعارضة الاردنية وهو حزب جبهة العمل الاسلامي حقبة من مقاطعة الانتخابات النيابية والتي بررها الحزب باستمرار اعتماد قانون الصوت الواحد للانتخابات النيابية ،والذي عده مناقضاً لاهداف العمل الحزبي وجاءت مشاركة الحزب في ظل التوتر الذي يشوب العلاقة بين الحكومة وجماعة

الاخوان المسلمين وخاصة بعد قرار السلطات الأردنية إغلاق مقرين لجماعة الإخوان المسلمين، اذ دار جدل في الأردن حول تداعيات هذا القرار، خاصة في ظل تأكيد مصادر حكومية أردنية أن هذه الخطوة جاءت لكون الجماعة "غير مرخصة"، ودعوة المراقب العام للجماعة همام سعيد في بيان أعضاء الجماعة إلى "رص الصفوف وضبط النفس". مما يعني تأثيرها في عمل النظام السياسي في الاردن ويحدث نوعاً من عدم الاستقرار في المجتمع الاردني [20] .

وفي ظل القانون الجديد وعدم وجود مقاطعته من اي تيار سياسي جرت الانتخابات النيابية في 20 /ايلول 2016 وشارك فيها 1,492,044 ناخباً بنسبة (3601%) ممن يحق لهم الاقتراع وكان من ابرز نتائج هذه الانتخابات حصول حزب جبهة العمل الاسلامي تحت اسم التحالف الوطني للاصلاح على 15 مقعداً ومكن 5 سيدات من الفوز بالتنافس المباشر في القوائم على مستوى المملكة اضافة الى ان نسبة المشاركة كانت متدنية مقارنة بسابقاتها [21] .

وطبقاً للارادة الملكية التي صدرت في 9/3/2016 بالموافقة على قانون الانتخابات لعام 2016 جرت هذه الانتخابات وارتكز قانونها على نظام القائمة النسبية المفتوحة مما يعني ان نظام القائمة النسبية في الدول التي يوجد فيها احزاب قوية متنافسة ان يشكل كل حزب قائمة تحتوي على مرشحيه في الانتخابات حيث يتم وفق النظام الانتخابي اختيار مرشح اواكثر من القائمة الحزبية بينما يتم تجديد نسب تمثيل هذه الاحزاب في البرلمان بناء على نسب الاصوات التي حصل عليها كل حزب[22].

ونظراً لان الوضع الحزبي في الاردن يعاني من إشكالات عدة فقد اعتمد القانون على ان يشكل مجموعة من الافراد في قائمة محددة بناء على تيار يجمعهم او فكر سياسي اواجتماعي او حزبي ومن وجهة نظر الحكومة الاردنية فأن قانون الانتخابات تقدمي واسهم في تطوير العمل الحزبي والجماعي البرامجي كما انه سمح باجراء تحالفات وائتلافات بين القوى السياسية والحزبية والمجتمعية على مستوى الدوائر الانتخابية وانه يمنح الفرص امام الاحزاب في الوصول الى المجلس والمساهمة في حكومة برلمانية [23] .

وبالرغم من دفاع النظام السياسي في الاردن عن هذا القانون الذي انهى قانون الصوت الواحد الا ان هذا القانون لم يسلم من ملاحظات سلبية على العديد من جوانبه ومن ابرزها مايلي [24] :

1-غموض وتعقيد في تفاصيل القانون وتضمنه العديد من المفاهيم الجديدة كالترشيح ضمن القائمة المفتوحة وطريقة احتساب الاصوات .

2-القانون في نظر قطاعات عريضة بمثابة إعادة انتاج للصوت الواحد اذ بمقدور العديد من الاشخاص الراغبين بدخول مجلس النواب تشكيل قوائم بالتحالف مع اخرين معدومي الفرصة في الفوز لضمان النجاح .

3-لن يسمح القانون بحصول اي قائمة على مستوى الدولة على اكثر من 10%من الاصوات في احسن الحالات وبالتالي فأن هدف الوصول الى حكومات برلمانية قوية تنجح في الانتخابات بناء على رغبة شعبية وبرامج واضحة مايزال هدفاً بعيداً جداً .

المطلب الثاني :المجتمع الاردني وتناقضاته الداخلية :

يمثل المجتمع الاردني مجتمع ابوي ذكوري فالأب هو رب الاسرة ومعيلها وينتمي الابناء فيها لنهجه ،وتقوم البنية الاجتماعية للمجتمع الاردني على عناصر رئيسة هي:

1-الاسرة 2-العشيرة 3-القبيلة، وتسهم هذه العناصر بجعل النسيج الاجتماعي الاردني نسيجاً اجتماعياً متجانساً متسقاً .

ويمكن تقسيم المجتمع الاردني الى مجموعتين كبيرتين [25] :

الاولى :هي الاردنيون الذين كانوا مواطنين في شرق الاردن قبل 1949 عندما ضمت الضفة الغربية الى المملكة الاردنية والثانية: هي الاردنيون من اصل فلسطيني الذين اصبحوا مواطنين اردنيين عند ضم الضفة الغربية الى الاردن .

وضمن هذا التقسيم السكاني نرى ان لكل فئة مصالحها وعلاقاتها مع النظام بطريقة مختلف عن الفئة الاخرى ولكل منها وضع خاص في تعريف المواطنة حسب الولاء للنظام وحيثما يستطيع النظام الاستفادة من وجودها في الدولة .

ويتآلف الاردنيون في مجتمعات متجذرة يسكنون تأريخياً شرق نهر الاردن في مدن وبلدات وقرى الشمال والوسط الغربيين من البلاد في مناطق محافظة البلقاء ومحافظة جرش ومحافظة عجلون ومحافظة اربد [26] .

وضمن المجموعة الاولى تنقسم الى خمس فئات اساسية :

1-الحجازيون :وهم الذين جاؤوا مع الامير عبدالله كجزء من جيشه الذي حارب العثمانيين وبقوا في الاردن وهؤلاء من اكثر الموالين للنظام السياسي القائم بوصفهم من أصل واحد والنظام السياسي الاردني يمنح هذه الفئة الكثير من القاب الاشراف ويجعلهم جزءاً من الطبقة الحاكمة.

2-الشاميون :وهم الذين فروا من دمشق عندما احتلها الفرنسيون فكانوا بقايا حزب الاستقلال العربي وانضموا الى الامير عبدالله واعتمد النظام في بداية تكوينه على هؤلاء لادارة الدولة نظراً لمستواهم الثقافي والعلمي المرتفع مقابل ذلك منحوا الامتيازات والاراضي فأصبحوا هم اساس بيروقراطية هذا النظام [27] .

3-البدو: جزء اصيل من المجتمع الاردني اذ يقوم البناء الاجتماعي للبدو على اساس القبيلة التي تعد الوحدة الرئيسة في المجتمع البدوي ،ويتميز نظام الحكم في الاردن بعلاقة وثيقة مع البدو وبدأت هذه العلاقة في التحالف الذي كان قائماً بين الهاشميين الذي يعود لهم الحكم في الاردن والبدو عندما اعلنوا عن تأييدهم للشريف حسين بن علي عند اعلانه الثورة العربية الكبرى في عام 1916 ضد السيطرة العثمانية وتطورت هذه العلاقة بين الهاشميين والبدو بعد تأسيس امارة شرقي الاردن في عام 1921[28].

4-الحضر :هم سكان المدن الصغيرة والقرى في المناطق الجبلية المتاخمة للبحر الميت ونهر الاردن وكان الفلاحون بين هؤلاء هم الاكثرية اما من يمكن وصفهم بسكان المدن فكانوا قلة[29].

5-الشركس :وهم من اوائل العشائر التي جاءت واستقرت في عمان عام 1878 وكذلك استقروا في وادي السير وناعور واليوم يستقرون بشكل اكبر في جرش ، صويلح ،الزرقاء ،ومناطق اخرى في شمال الاردن [30].

اما المجموعة الثانية :هم الاردنيين الذين ينحدرون من اصل فلسطيني وجاؤوا الى الاردن بعد النكبة في عام 1948 و 1967 واصبحوا مواطنين اردنيين بعد ضم الضفة الغربية الى الاردن رغم ان بعض الفلسطينين جاؤوا الى الاردن قبل النكبة وعملوا واستقروا في شرق الاردن وعدوا مواطنين اردنيين ان الهدف من طرح هذا الطيف من التقسيمات السكانية في الاردن هو الحديث عن الصراع بين الفئات المختلفة فهناك مسلمين ومسيحيين ،كما يوجد داخل الفئات المسيحية اقليات اثنية صغيرة لا تنتمي الى القومية العربية مثل الارمن والسريان اضافة الى الاكراد الذين هم أقلية إثنية غير عربية ولكنها مسلمة ،وهناك بعض الدروز الذين جاؤوا الى الاردن اثناء الاحتلال الفرنسي لسوريا وبقوا فيها ،وطبقاً لذلك تتصارع المجموعتان الرئيسيتان في الاردن بشكل مفتوح وعلني واحياناً بصورة خفية كما تتصارع فئات المجموعة الواحدة وخاصة الشرق اردنية حيث تحاول كل فئة ان تحصل على النصيب الاكبر من الريع والمكانة الاجتماعية والقرب من مركز صنع السياسي[31] .

المطلب الثالثً: دور العشيرة

يعد للعشيرة الاردنية دور فاعل ومهم لدعم العرش والمملكة الاردنية اضافة الى قيامها بالواجب الاجتماعي في ترسيخ القيم العربية ومساعدة الدولة في تطبيق القانون ،وعند تأسيس الدولة الاردنية الوليدة اعتمدت على العشائر ولكن استطاعت الدولة من ان تفرض النظام العام على السكان وبالرغم من التمرد المتكرر في المراحل الاولى في مختلف مناطق المملكة كما في معان وغيرها وخاصة في المناطق الصحراوية ،وعلى الدوام استخدم الامير والادارة البريطانية التعيينات لضم تلك العشائر اذ اصبح تعيين شيخ العشيرة يتم بموجب مرسوم ملكي ويبقى هناك مجلس عشائري يرأسه امير هاشمي يهدف الى ابقاء العشائر تحت تصرف الرغبة الملكية [32].

كما ادى الى انخراط العشائر في المجتمع الى تخليهم عن الكثير من الممارسات العشائرية اهمها الغزو مع احتفاظهم بالممارسات العشائرية الشكلية وكذلك نرى خضوعهم لانظمة الاحوال الشخصية والارث،وبذلك تبقى العلاقة بين العشيرة وابنائها

من جهة وبين الدولة والوطن من جهة اخرى في إطار المصالح والمكاسب المادية وليس في إطار الانتماء والعصبية الوطنية ،ولكن مع وجود الاعتبارات العشائرية مازالت مسيطرة على سلوك الدولة وعلى تعاملها مع المؤسسة العشائرية التي ترعاها بالوسائل المختلفة لتبقى بنياناً موالياً للنظام وقابلاً للاستخدام في الدفاع عنه كمخزوناً امنيا ً في مواجهة مخاطر الصدام مع الهوية الوطنية الفلسطينية وامتداداتها بين الفلسطينين المقيمين في الاردن وفي ضبط محلات التمرد احتجاجاً على احوال محلية او للمطالبة بمكاسب معينه او للتعبئة داخل قوات الامن والدفاع وكذلك في الوقوف امام التيارات غير الموالية للنظام الملكي الهاشمي [33].

وكانت قد اثارت تصريحات رئيس مجلس الاعيان الاردني "فيصل الفايز"بشأن دور العشيرة في المنظومة السياسية الاردنية جدلاً صاخباً اذ وصفها بالمعيقه لعمل الدولة مما اضطر معه الاخير للخروج وتوضيح موقفه والسياق الذي اتت فيه تلك التصريحات ،ولكن "الفايز" اصدر بياناً اكد فيه "ان العشائر من اهم مؤسسات الدولة الاردنية وخرجت منها الزعامات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وشكلت الهوية الوطنية الجامعة وعملت مع قيادتها من اجل نماء الوطن وازدهاره وتطوره" ،واكد "الفايز" ايضاً "انه لايمكن فصل الاصلاح السياسي عن ثقافة فالمجتمع الاردني مجتمع عشائري شئنا ام ابينا ولاؤنا الاول للدولة والملك والعرش وولاؤنا الثاني للعشيرة"[34] .

ويرى المحللون السياسيون ان تصريحات رئيس مجلس الاعيان قد شكلت صدمة في الاوساط السياسية والمجتمعية الاردنية حيث ان هذه المرة الاولى التي يوجه فيها مسؤول كبير انتقاداً لدور العشيرة وبغض النظر عما كان يرمي اليه الا انه بالفعل كان قد اصاب وتراً حساساً في المجتمع الاردني ،ومن المؤكد ان للعشيرة دوراً كبيراً في التركيبة الاجتماعية والسياسية الاردنية وقد لعبت دوراً محورياً في استقرار الدولة حتى ان الملك حسين بن طلال كان يصف العشيرة في مجالسة بالسد ،ولابناءالعشائر الاردنية حضور طاغ في الحياة السياسية حيث انهم يشكلون غالبية اعضاء مجلس النواب فضلاً عن وجودهم في مجلس الاعيان المرتبط بالملك وفي الحكومات

المتعاقبة التي وان كانت تحمل صبغة تكنوقراطية الا ان العديد من وزرائها من حواضن عشائرية [35] .

المطلب الرابع :المجتمع المدني في الاردن

احتل المجتمع المدني في الاردن مكانة مرموقة خلال الحقب الاخيرة ،اذ بدأ في لعب ادواراً جديدة تتمثل في اعتباره شريكاً للحكومة والقطاع الخاص في مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تجتاح البلاد ،اضافة لذلك فأن منظمات المجتمع المدني وخصوصاً تلك التي تعمل في المناصرة وكسب التأييد قد امست تلعب دوراً متزايداً على المساحة السياسية ،وكذلك الساحة العامة اذ تعمل هذه المنظمات على تحقيق انسجام في سياق الحوار الشعبي حول مواضع حساسة مثل المواطنة كما تعمل على تقديم اقتراحات لتطوير القوانين الخاصة حول حقوق التجمع والتنظيم والتعبير وكذلك النظام الانتخابي بمعنى هي تعد من المؤثرات الكبيرة على النظام [36] .

وفي نطاق الحديث عن منظمات المجتمع المدني في الاردن يلاحظ ان الاخيرة تأثرت بموجات التغيير العربي في العام 2012 وحدثت في الاردن حالة من الحوار حول الاصلاحات السياسية ولاسيما وان النظام السياسي في الاردن تعرض لضغوط كبيرة جراء وجود عدد كبير من اللاجئين السوريين في الاردن فقد سببت الازمة السورية هبوط في معدل الناتج القومي المحلي للاردن نسبة 2% مع مواصلة الحكومة الاردنية تقليل الاستثمارات الرأسمالية من اجل دفع تكلفة الحاجات الاساسية للاجئين، لذلك برز دور المجتمع المدني في الاردن كلاعب مؤثر في النظام السياسي بل وقف وعزز من موقفة فالمنظمات المحلية مثل الهيئة الخيرية الاردنية الهاشمية على سبيل المثال فضلاً عن المنظمات الدولية لعبت دوراً حاسماً في الاستجابة لازمة اللاجئين السوريين [37].

المطلب الخامس:الحركات الاسلامية في الاردن

لعبت التركيبة الديمغرافية في الاردن دوراً اساسياً في تكوين الحركات الاسلامية وعلاقاتها مع الدولة ومكونات المجتمع المختلفة ،فمن المعروف ان سكان الاردن ينقسمون بين السكان الاصليين ذوي الطابع العشائري القبلي في مرحلة تأسيس الدولة والسكان من اصول فلسطينية الذين لجأوا الى الاردن عقب حربي 1948 و 1967 والذين يغلب عليهم الطابع الفلاحي مع وجود نسق عشائري اقل تماسكاً وقد تشكلت الحركات الاسلامية من هذين المكونين الاساسيين [38] .

ومن ناحية التطور التأريخي بدأ النشاط الاسلامي في وقت مبكر منذ استقلال الاردن عام 1946 عندما تأسست جماعة الاخوان المسلمين برعاية الملك عبدالله الاول وحضور بعض رموز الجماعة في مصر وبعد سنوات قليلة حتى قام الشيخ "تقي الدين النبهاني" احد المقربين من جماعة الاخوان المسلمين في فلسطين والاردن بتأسيس حزب اسلامي اطلق عليه اسم "حزب التحرير الاسلامي "وفشل هذا الحزب في تسجيل اسمه في العاصمة عمان لكونه امتلك ايديولوجية متشددة وفشل هذا الحزب في تنفيذ انقلابات في كل من سورية والعراق ،اما عن الجماعات السلفية فقد بدأت بالظهور في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي مع استقرار احد القيادات السلفية وهو الشيخ "ناصر الدين الالباني" في الاردن وعلى الرغم من السلفيين اعلنوا منذ البداية انهم غير معنيين بالحياة السياسية وانهم يرفضون المفاهيم والمبادئ الحزبية السياسية ويعدون ان من واجبهم طاعة الحكام الا ان تنافساً بل صراعاً شديداً حدث بين الاخوان والسلفيين في محاولة لكسب الانصار والمؤيدين والسيطرة على المساجد والتي كانت تشكل سابقاً ميداناً خصباً لجماعة الاخوان في تجنيد الافراد[39] .

وظهر الوجه الجديد لما يسمى بالاسلام الراديكالي الذي ظهر منظماً في العام 1994 عندما تم الاعلان رسمياً عن اعتقال "عصام البرقاوي" المدعو "ابو محمد المقدسي" الذي كان اتباعه ينشرون كتباً سرية تدعو الى سلفية جديدة مختلفة عن سلفية جماعة الالباني وقامت على تكفير النظام السياسي والنظم العربية ومن ضمنها السعودية

والمطالبة بتحكيم الشريعة الاسلامية ورفض العمل السياسي العلني وكذلك الايمان بان التغيير لايمكن ان يتم الا من خلال العمل المسلح [40] .

لقد نشطت الحركات الجهادية في الاردن بعد الاحتلال الامريكي للعراق في العام 2003وبنظرة موضوعية حول تنامي التشدد والعنف لدى السلفيين والاصوليين والاسلاميين ومن اللافت ان هنالك دوراً كبيراً للمناهج التعليمية والبث الثقافي الاعلامي وإدارة الشعائر والمساجد والمواعظ وهذا يوازي وينافس حجمه وتأثيره كامل مؤسسات التعليم العالي في العالم الاسلامي حيث تتأثر فئة من النخب الدينية المختاره في اعتماد المفاهيم الدينية ومضامين الدعوة لها وكذلك التوجيه والادارة التنفيذية للمؤسسات الدينية دون الخضوع للحوار الاجتماعي المفتوح ويبدو ان هذه الجماعات والنخب الدينية لم تتعرض لثقافة إنسانية واسعة فهي جاهلة بالاديان والحضارات [41].

وقد نتج عن الخلفية الثقافية الدينية في الاردن فجوة كبيرة بين الحكم الهاشمي المعتدل المنفتح والمطلع على الحضارات الاخرى وبين شرائح الاردنيين الاكثر ميلاً وتأثراً بالثقافة الدينية الاسلامية ، وبالنظر الى ضعف التيارات السياسية العلمانية النسبي في الاردن وعدم جرأتها في طرح افكارها علناً بثقة وبسبب وصف الاسلاميين لها بالتأثر بالغرب بل تكفيرها ،اصبح الاحتجاج على اخطاء ونواقص النظام الحاكم حكراً للحركات الاسلامية والتي اصبحت بذلك المعارضة السياسية الاسلامية وانسحب ذلك حتى في المطالبة بالديمقراطية وتحسين ادائها وممارستها [42] .

في ضوء ماتقدم يلاحظ وجود عدداً من المتغيرات الداخلية التي تؤثر في النظام السياسي الاردني فالاحزاب السياسية كثيرة في الاردن وذات ايديولوجيات فكرية متشعبة مما يجعل الناخب في حيرة اثناء الانتخابات مما جعل الحكومة الاردنية تسن قانون الانتخابات الذي يعمل على تنظيم عمل الاحزاب ويتيح اقامة ائتلافات مما تقلل من المشكلات الانتخابية ، كما ان الحديث عن الصراع بين الفئات المختلفة نرى خلاف بين المجموعتان الرئيسيتان في الاردن بشكل واضح واحياناً في الخفاء كما تتصارع داخل المجموعة الواحدة وخاصة الشرق اردنية اذ تحاول كل مجموعة ان

تحصل على الفوائد من المشاريع الاقتصادية والامتيازات وتكون قريبة من البلاط الملكي ، فضلاً عن وجود الحركات الاسلامية التي لها وقع مؤثر في الشارع الاردني وهي في صراع مستمر مع الملك وتنتقد الحكومة الاردنية بشكل مستمر.

المبحث الثالث:المتغيرات الخارجية المؤثرة في النظام السياسي الاردني

توجد هناك عدد من المتغيرات الخارجية المحيطة بالبيئة السياسية في الاردن تؤثر في صياغة القرار السياسي للنظام الملكي الهاشمي فقد واجه النظام الملكي في الاردن منذ تأسيسه اخطار حقيقية على ديمومته كمؤسسة سياسية وقد ارتأى مواجهتها عبر الحد من الحرية السياسية في المملكة فقد شكل غياب الاستقرار السياسي في المنطقة عامل ضغط على النظام السياسي مما اضطره الى تأخير مسألة الحرية السياسية ،اما اليوم فيجد النظام الاردني نفسه محاطاً بالازمات الاقليمية فالنزاع الفلسطيني الاسرائيلي والحرب على العراق والحرب الدائرة في سورية وتداعياتها كلها مؤثرات على عملية صنع القرار السياسي في الاردن وعملية الاصلاح السياسي [43] .

وفيما يلي التطرق لابرز المتغيرات والقضايا الخارجية المؤثرة في النظام السياسي الاردني :

المطلب الاول: الصراع الفلسطيني –الاسرائيلي :

تمثل القضية الفلسطينية اهمية كبيرة بالنسبة للأردن وحاضرها والاسباب التأريخية لأقامة الدولة الاردنية دون النظر الى علاقة الاردن المتجذرة مع القضية الفلسطينية ومحطاتها الرئيسة والتي فرض معظمها من الخارج اذ بدأت بتوجه اليهود والحركة الصهيونية نحو فلسطين منذ نهاية القرن التاسع عشر وكذلك هجرة الفلسطينيين الاختيارية الى الاردن في ذلك القرن ووعد بلفور عام 1917 وحصره في صك الانتداب غرب نهر الاردن وقيام بريطانيا بتنفيذه وبانفصال الاردن عن فلسطين وقدوم الامير عبدالله واهتماماته بفلسطين وقرار التقسيم ورفضه قيام اسرائيل عام 1948 ثم فقدان الضفة الغربية ثم الصدام بين فصائل المقاومة وقرارات قمة الرباط وقيام السلطة

الفلسطينية بعقد اتفاقية اوسلو 1993 ثم معاهدة السلام مع اسرائيل في العام 1994 [44] .

وتعد اتفاقية وادي عربه والتي وقعت في 26 تشرين الاول 1994 من الاتفاقيات الاساسية بين الاردن واسرائيل وكان الهدف المعلن فيها هو تحقيق سلام دائم وعادل وشامل في الشرق الاوسط على اساس قراري مجلس الامن 242 و 338 وانتهاء حالة العداء بين الطرفين ووقعت من قبل رئيس وزراء الاردن "عبدالسلام المجالي" ورئيس وزراء اسرائيل "اسحق رابين" والرئيس الامريكي "بيل كلنتون" [45] .

وعدت القضية الفلسطينية بالنسبة لصانع القرار الاردني من اهم الضغوطات والاخطار التي تحيق بالمملكة الاردنية الهاشمية بين مدة واخرى ،وكانت قد ظهرت تحت هذه المفاوضات والمعاهدة مصطلحات جديدة بالنسبة للقدس في الموقف الاردني تتمثل في السيادة لله وحده والسيادة الدينية الامر الذي اثار قلق في صفوف الفلسطينيين ، باعتبار ان هناك سيادة واحدة على الارض وهي السيادة المتنازع عليها بين الفلسطينيين والاسرائيليين وباعتبار ان القدس جزء من الاراضي العربية التي احتلت عام 1967 وانها مشمولة بقرار مجلس الامن 242 وان السيادة الالهية هي على كل الكون وليس على الاماكن المقدسة فقط في القدس والاماكن المقدسة في فلسطين[46]

.

ولقد استند الرفض الفلسطيني للموقف الاردني الى النقاط التالية [47] :

1–ان اعتراف اسرائيل بدور اردني في رعاية الاماكن المقدسة بشكل غير مباشر يعني اعتراف الاردن بالسيادة الاسرائيلية على القدس الشرقية الامر الذي ادى الى اضعاف الموقف التفاوضي الفلسطيني .

2–رفض مبدأ تقسيم القدس الى شقين سياسي و ديني وهو التقسيم الذي اشار اليه اسحق رابين في يوليو 1994 حين قال "هناك فصل في اتفاق واشنطن بين المشكلة السياسية والمشكلة الدينية الخاصة بالأماكن المقدسة وان الاقرار للأردن بالولاية الدينية فيه تدعيم لاستراتيجية الفصل الاسرائيلية .

3–تأكيد ان القدس الشرقية جزء من الضفة الغربية وهي عاصمة الدولة الفلسطينية في المستقبل ومعاملتها تخضع للقرار 242 على أساس انها ارض محتلة في الحقيقة ان ارتباط المشروع الوطني الاردني تأريخياً بالقضية الفلسطينية ادى الى عدم استقرار المشروع المدني في الاردن ،فعلى الرغم من فك الارتباط الاداري والقانوني من قبل الملك الراحل "الحسين بن طلال" في عام 1988 والذي كان يهدف الى فصل المشروع الوطني الفلسطيني عن المشروع الوطني الاردني ،الا ان فك الارتباط كان نظرياً وبقيت الامور تراوح في مكانها بانتظار حل للقضية الفلسطينية وبشكل خاص مستقبل اللاجئين الفلسطينيين [48] .

وثمه ضغوط امريكية وغربية وضغوط اقليمية اكبر واخطر تمارس على الاردن كي يستجيب لدعوات مريبة تهدد امنه واستقراره وسيادته وكرامة شعبه بل وتهدد الامن القومي العربي برمته وهذه الضغوط تتمثل بمحاولات عزل الاردن عن محيطه الاقليمي وباضعاف وضعه الاقتصادي وعلى النحو الذي يوسع الفجوة بين السلطة والشعب الذي يعاني اقتصادياً ومعيشياً واجتماعياً بسبب ارتفاع اسعار المواد والسلع الضروريه والمحروقات [49] .

المطلب الثاني:الحرب في سورية و ازمة اللاجئين

ادت االحرب السورية التي ابتدأت منذ العام 2011 والى يومنا هذا من تفاقم ازمة اللاجئين السوريين مع تفاقم التحديات السياسية والاقتصادية ومعها تحديات الموارد المزمنة في الاردن وفيما يدخل الصراع في سورية وضعاً متأزماً مع تزايد الاستياء العام، عمد الاردن الى الحد من استجابته الانسانية ،مع وجود تحديات كبيرة تواجه المملكة الاردنية اعمق من ازمة اللاجئين السوريين واذا تركت دون معالجة فسوف تشكل ارهاصات لحالة من عدم الاستقرار وفيما يلي التطرق لابرز التحديات التي تواجه الاردن في هذا المجال [50] :

1–يعد تدفق اللاجئين السوريين الى الاردن كبيرا جدا بالقياس الى امكانات المملكة ، فالى حزيران 2015 تم تسجيل اكثر من 620الفاً من السوريين لدى وكالة الامم

المتحدة للاجئين في الاردن ويعيش 84% في المئة من هؤلاء السوريين في المجتمعات المضيفة بدلاً من مخيمات اللاجئين .

2-استنزف اللاجئون السوريون البنية التحتية الاقتصادية والموارد في الاردن والتي كانت تعاني اصلاً من مشاكل كبيرة قبل اندلا ع ازمة اللاجئين .

3-يبالغ الرأي العام الاردني في الحديث عن الآثار السلبية لتدفق اللاجئين السوريين بينما تخطى الآثار الايجابية مايبرز الطبيعة السياسية لازمة اللاجئين السوريين التي لها تأثير ضاراً على قدرة الحكومة على الاستجابة بصورة مثمرة لتدفق اللاجئين .

في الحقيقة جاء تفاقم ازمة اللاجئين السوريين في الاردن من المشكلات الاقتصادية وتتمثل في تدني الخدمات العامة والاجتماعية وتضخم زيادة الطلب ومن ثم زيادة اسعار السلع المحدودة مثل الاسكان كما يؤدي تنافس اللاجئين السوريين على فرص العمل في القطاع غير الرسمي الى خفض الاجور وتدهور الاوضاع الاقتصادية للاردنيين الاشد فقراً الامر الذي فاقم من معدلات البطالة في صفوف الاردنيين من 14,5% في اذار 2011 الى 22% في عام 2014 ،وعلى الرغم من ان السوريين لايمكنهم العمل بصورة قانونية في الاردن فقد قدرت منظمة العمل الدولية ان نحو 160 الفاً من السوريين يعملون في قطاع العمل غير الرسمي بالمملكة الاردنية لاسيما في قطاعات الزراعة والبناء والخدمات [51] .

كما اوضحت احصاءات وارقام منظمة العفو الدولية ان الاردن يتصدر دول العالم في استضافة اللاجئين حول العالم بجانب تركيا ،بينما يصل الى 2,7 مليون لاجئ وتأتي بعده تركيا 2,5 مليون لاجئ،وتقدر الحكومة الاردنية ان الاثمان المباشرة للترحيب بالسوريين تقترب من 700 مليون دولار سنوياً اما عن اثمان الاحتياجات للبنى التحتية فتبلغ 870 مليون دولار سنوياً فيما يصل اجمالي الاثمان سنوياً 1,7مليار دولار[52].

من الملاحظ ان تدفق اللاجئين كبيراً واكبر من امكانيات الحكومة والمجتمع ،ورغم الخبرات المتراكمة للحكومة فانها امام هول وحجم التدفق تقف وبامكانياتها امام كارثة انسانية من الصعب على اي دولة ان تجد لها حلولاً ناجحة فقد اسهمت ازمة اللاجئين في الضغط بل واستنزاف البنية التحتية كقطاع التعليم والصحة وازمات السير

المتفاقمة وغيرها الكثير كما عملت الازمة على ارتفاع التكاليف وزيادة الغلاء كارتفاع اسعار الشقق وزيادة اسعار الخدمات الاخرى [53] .

المطلب الثالث: داعش والارهاب الدولي

هناك نزاع واختلاف فكري وايديولوجي بين((تنظيم الدولة الاسلامية داعش)) والمملكة الاردنية الهاشمية والتي تعود جذورها الى العلاقة التصادمية التي جمعت الدولة الاردنية بالمتشدد ابي مصعب الزرقاوي احد قيادات التنظيم حتى عام 2006 فالزرقاوي هو احد مؤسسي النواة الاولى لتنظيم الدولة الاسلامية في العراق وكان يشكل بنشاطاته وافكاره المتشددة تهديدات مباشرة لامن الدولة الاردنية وسيادتها فبعد سنوات من العيش في افغانستان بهدف الجهاد ضد الاتحاد السوفيتي الذي احتل افغانستان في العام 1979 ،عاد الزرقاوي الى المملكة الاردنية محاولاً نقل الفكرة الجهادية الى المجتمع الاردني اذ عمل على تأسيس تنظيم "بيعه الامام" الذي كان يدعو فيها الى تكفير النظام السياسي الاردني والاساءة الى رأس النظام السياسي متمثلاً بالملك[54] .

ويمثل الارهاب العابر للحدود بالنسبة للاردن خطراً كبيراً على النظام السياسي الاردني برمته وخاصة بعد احتلال داعش لثلث الاراضي العراقية في 10 حزيران 2014 ،فقد سيطر التنظيم على مناطق واسعة من الاراضي العراقية والسورية واصبح على بعد كيلومترات من الحدود الاردنية ولعل ادراج اراضي المملكة الاردنية الهاشمية كاملة في خريطة دولة الخلافة المفترضة من قبل التنظيم دليل مباشر على جدية خطر التنظيم تجاهها والذي اظهر عظم هذه الخصومة التي تربطه بالمملكة الاردنية من خلال واقعة الطيار الاردني "معاذ الكساسبة" الذي وقع اسيراً في ايدي التنظيم في 24/كانون الاول 2014 بعد سقوط طائرته الحربية اثناء مهمة عسكرية ضد مواقع التنظيم في محافظة الرقة شمالي سوريا ،وقد وضحت هذه الحادثة عملية اسر الطيار الاردني مدى الخصومة التي يكنها التنظيم للنظام الاردني بدءاً من إفشال مفاوضات

إطلاق سراح الطيار ، ووصولاً الى عملية الاعدام العلني للطيار عن طريق الحرق التي حملت تهديداً مباشراً للنظام السياسي الاردني تحت مسمى "شفاءالصدور"[55]

وعلى اثر ذلك اعدم الاردن اثنين من المتطرفين المسجونيين انتقاماً لمقتل الطيار، والموقف الحكومي ممثلاً بمؤسسة العرش الملك ومجلس الوزراء انطلق في موقفه الداعم لهذه المشاركة من رفض المملكة الاردنية القاطع للارهاب على اختلاف انواعه ،وهو بذلك يتفق مع بقية اعضاء المجتمع الدولي على ضرورة التعاون الوثيق لمحاربته لانه يخل بالامن القومي للمملكة الاردنية الهاشمية.

المبحث الرابع:مستقبل النظام السياسي الاردني في ضوء المتغيرات السابقة

هناك جوانب عديدة يمكن تحديد ملامح النظام السياسي الاردني من خلالها :

المطلب الاول :الجانب السياسي:

كانت الاردن قد تبنت منذالعام 1989 المضي في إعادة المسيرة الديمقراطية وتوسيع قاعدة الانفراج الديمقراطي والمشاركة السياسية وبدأ اعادة الحياة البرلمانية والحزبية بعد انقطاع طويل وتدرجت في بناء التشريعات القانونية الناظمة للتأسيس لتلك العملية بدءاً من تجميد الاحكام العرفية ثم الغاؤها واصدار قانوني الاحزاب السياسية 32 لعام 1992 والانتخابات بالاضافة الى قانون المطبوعات والنشر (10) لسنه 1992 وقانون الدفاع رقم 13 لسنه 1992 فشكلت هذه القوانين نقطة الانطلاق لمرحلة جديدة من مراحل تطور الدولة الاردنية ونهجها الديمقراطي[56] .

وكانت تلك الاعوام البداية الحقيقية لاعاده الحياة الى مجلس الأمة ثم تلتها الحياة الحزبية اضافة الى الشعارات والمواثيق الوطنية ومشروع الاجندة الوطنية الذي عد برنامج انمائي طويل المدى تلتزم بتنفيذه كل حكومة مهما قصر عمرها على اسس ثابتة وهي حل لمشكلة تتصل بين الحكومة والحكومات الاخرى المتعاقبة وتضمن عمليات إصلاحية شاملة لكل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية [57] .

ولكن رغم ذلك تشكل التحديات السياسية سواء الداخلية المتمثلة بضعف المشاركة السياسية وتعدد الاحزاب وعدم التوازن في العلاقة بين السلطات ،والبطيء

في مسيرة الاصلاح السياسي والفساد الاداري والمالي اوالتحديات الخارجية المرتبطة بالصراع العربي الاسرائيلي وثورات مايسمى بالربيع العربي والارهاب الدولي من اهم تحديات الامن الاردني فضلاً عن ضعف الموارد الاقتصادية المتاحة على حالة الامن والاستقرار في الاردن حيث يشكل التحدي الاقتصادي محدداً رئيسياً للامن الوطني الاردني من خلال الاعتماد على المساعدات الخارجية وارتفاع تكاليف الطاقة مما شكل عبئاً على موارد الدولة الاردنية ادى الى زيادة معدلات التضخم وتفاقم مشكلتي الفقر والبطالة وهذا ينعكس بشكل مباشر على الامن الوطني الاردني[58] .

وبحكم كون المملكة الاردنية الهاشمية نظاماً ملكياً دستورياً بحكومة برلمانية يرأسها الملك عبدالله الثاني الا انها تتعرض لضغوط كبيرة تؤثر على استقرار نظامها السياسي ، فهي تقع على الحدود مع بلدين في خضم الحروب الاهلية وهي سورية والعراق وكل من فلسطين واسرائيل والمملكة العربية السعودية وتشترك الاردن في مجال بحري مع مصر والتي تعاني من اضطراب داخلي في خليج العقبة جنوباً ،وكان القتال في سورية قد دفع اكثر من 3 ملايين من المدنيين السوريين الى الفرار واصبح الاردن مركزاً لهجرة السوريين جنوباً واحدث تدفع اللاجئين اضطراباً في ميزانية الاردن المثقلة بالفعل وادى وجود اللاجئين السوريين الى اضطرابات اجتماعية واقتصادية وجعلت هذه التوترات المتزايدة العديد من الاردنيين يتساءلون ما اذا كان اللاجئون السوريون يشكلون خطراً او ربما ازمة وجودية او تهديداً للحكومة والنظام السياسي الاردني مستقبلاً [59].

المطلب الثاني:الجانب الاقتصادي:

وبالنسبة للاقتصاد يعد الاقتصاد الاردني من الاقتصاديات الناشئة المفتوحة على العالم الخارجي وهو عرضه للعديد من الصدمات على المستوى المحلي والخارجي وستبقى الاردن في المستقبل القريب على اقل تقديراً تعاني من المشكلات الاتية[60] .

1-اقتصاد غير منتج بمعنى انه يعتمد فقط على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة وبعض الصناعات الاستخراجية كالاسمدة والادوية والفوسفات والبوتاس وهذا يجعل

حجم الصادرات الاردنية قليلاً جداً مقارنة بحجم مايستورد من الخارج من سلع وخدمات .

2-ارتفاع عجز الموازنة العامة ويقصد بهذا المفهوم ارتفاع مستوى الانفاق العام على الايرادات العامة للدولة خلال مدة زمنية معينة ومما يعني حدوث فجوة مالية بين الايرادات العامة والنفقات.

3-ارتفاع الدين العام الداخلي والخارجي وذلك بهدف تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة ولتمويل القروض المكفولة لشركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه، فوفقاً لاحصائيات البنك المركزي فقد بلغ الدين للدولة عام 2014 ما مقداره 14,621,000,000 مقارنه ب 15,486,000,000 مليار دينار عام 2015 وبنسبه نمو بلغت 5,9 % .

4-معدلات البطالة: في الاردن تعد معدلات البطالة مرتفعة بشكل عام وتشكل عبئا ً كبيراً على الحكومات المتعاقبة فمعدلات البطالة المرتفعة مزمنة اي انها مرتفعة لمدة زمنية طويلة وعند الرجوع الى وزارة العمل الاردنية والتقارير السنوية الصادرة عنها للمدة 2013-2015 نلاحظ ان معدلات البطالة كانت 12,6 % في عام 2013 و 11,9 %عام 2014 و 13% عام 2015 .

5- ارتفاع معدلات الضرائب في الاردن :وخصوصاً الضرائب غير المباشرة ولكن على السلع الاساسية الامر الذي يعني انها تشمل الجميع و لا احد يستطيع التهرب منها ومن تلك الضرائب ماهو مفروض على الماء والكهرباء والمشتقات النفطية والادوية وملابس الاطفال والسيارات الامر الذي ادى الى انخفاض معدلات الدخول الحقيقية للافراد والمجتمع .

6-انخفاض حجم المساعدات الخارجية.

7-انخفاض عوائد ايرادات القطاع السياحي .

8-ارتفاع تكلفة ايواء اللاجئين السوريين في الاردن .

واذا انتقلنا الى وصف النظام الملكي في الاردن فيلاحظ على مر التأريخ السياسي قلة اللجوء للعنف في التعامل مع مواطنيه على الاقل في العقدين الماضيين من تأريخه

ولحد يومنا هذا وعلى الرغم من اعتماد النظام الاردني على الاجهزة الامنية في إدارة شؤون الدولة كان دوماً يتمتع بقدرة كبيرة على التكيف مع الضغوط والمتطلبات الداخلية والخارجية مما عزز من استمرارية [61] .

ولكن اليوم ونتيجة للظروف المشحونة بالمخاطر المحيطة بالاردن نرى ان الاجواء مشحونة ومشاعر الناس مؤججة ويشوبها حنق ومرارة كبيرة لما آلت اليه الامور على شتى الاصعدة السياسية والامنية والاقتصادية والاهم من ذلك ما يشوب الشارع من شعور بالسخط على انتشار الفساد والمحسوبية وتحكم عائلات وعشائر معينة في المواقع القيادية في الدولة وضعف التمثيل لقطاعات كبيرة من السكان وتغلغل الاجهزة الامنية في شتى مفاصل الدولة ووزاراتها والسلطة الكبيرة التي يمارسها الديوان الملكي من خلال الجيش الكبير من الموظفين الذي يفوق عددهم عدد العاملين في البيت الابيض الامريكي ناهيك عن الموازنة المالية التي يستهلكونها والنفوذ الهائل الذي يمارسونه في التعيينات والبعثات والعلاج داخل الاردن وخارجه [62] .

وكانت الاحتجاجات قد حدثت في 24 شباط 2017اذ تركزت في اعتصامين في العاصمة الاردنية ومسيرات اخرى في مدن السلط والطفيلة والمزار الجنوبي وذيبان ، اما في معان فقد اعلن ممثلو الفعاليات الشعبية فيما عن الغاء المسيرة الاحتجاجية المقررة لاسباب تصب في مصلحة الوطن والمدنية حسب تعبير رئيس بلديتها الامر الذي يوضح ان السخط الشعبي قد تصاعد من دون ان تظهر في الافق بوادر حل وبالفعل بينت استطلاعات الرأي عن تدني الثقة الشعبية ليس فقط بحكومة "هاني الملقي" وانما ايضاً بالبرلمان والاحزاب السياسية ما يعني ان الاردنيين يعيشون في دائرة مغلقة من الفشل المؤسسي وانعدام الثقة بأهم المؤسسات الدستورية والسياسية ويعني بها الحكومة ومجلس الأمة والاحزاب السياسية [63] .

وكان المركز الاسباني للدراسات الاستراتيجية قد اصدر في 19 آيار 2017 تقريراً حول التحديات المستقبلية التي تواجه النظام السياسي الاردني متمثلة بالنقاط التالية:

1-الصراع السوري:ان فقدان تنظيم الدولة لمدينة الرقة معقله الرئيسي في سورية قد دفعه نحو الحدود الجنوبية وهو مايمثل تهديداً مباشراً على الامن الاردني ونتيجة

لذلك تسببت بعض الهجمات الارهابية في خسائر باهضة بالنسبة للاردن واودت بحياة عدد من عناصر الجيش الاردني ،وعلى الرغم من هذا الصراع الذي تدخلت فيه كل القوى لم يمتد خارج الاراضي السورية الا انه لايمكن اعتبار الاردن بعيداً عنه نظراً لان المواجهات تقع على حدوده ولذا فقد حاول الاردن القيام بدور عالمي رائد فيما يتعلق بحل الحرب في سورية .

2-قضية اللجوء: ان الازمة السورية ليست بعيدة عن الاردن في الوقت الذي تؤوي فيه البلاد مئات الاف اللاجئين السوريين ويعيش اكثر من 93% من اللاجئين السوريين في الاردن خارج مخيمات اللجوء وتعاني الاغلبية الساحقة من الفقر والاردن لم ولن تتمكن من توفير الخدمات الكاملة الخاصة بالتعليم والصحة والبنية التحتية .

3-التطرف المحلي :يوجد تطرف داخلي في الاردن فالاخيرة هي مسقط رأس عديد من المتشددين على غرار الزرقاوي والمقدسي علاوة على التحاق العديد من الاردنيين بصفوف الجماعات المتطرفة منذ اندلاع الصراع الافغاني ،من جانب اخر تحول التطرف المحلي الى معضلة كبرى تستهدف الامن الداخلي للمملكة الاردنية اذ تعاقبت الهجمات الارهابية على اراضيها عام 2016 مما اسفر عن خسائر في صفوف كل من القوات الاردنية والمدنيين [64] .

4-الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وسياسة ترامب في الشرق الاوسط

لايمكن وصف الصراع الفلسطيني الاسرائيلي تحدياً خارجياً بالنسبه للاردن اذ ان البلاد تضم اكثر من مليوني اردني من اصل فلسطيني وهو اكبر عدد للسكان الفلسطينين خارج الاراضي المحتلة ونتيجة لذلك يعد فشل حل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي تهديداً لسلامة اراضي المملكة الاردنية على المدى الطويل، في السياق نفسه يمكن ان تخلق سياسة الرئيس الامريكي "دونالد ترامب" توترات عميقة في الشرق الاوسط خاصة فيما يتعلق بمقترح نقل السفارة الامريكية الى القدس وهي خطوة ترفضها الدول العربية كاملة .

5-الازمة الاقتصادية: كما اشرنا تعاني الاردن من عام 2011 الى يومنا هذا تراجعاً متزايداً في القطاع الاقتصادي وعموماً اثرت الصراعات المحيطة بالمملكة على قطاع

التجارة المستمر في التدهور سنوياً ،وقد تسبب هذا الوضع في اعتماد اقتصاد المملكة على المساعدات الاجنبية سواء كانت مساعدات انسانية او قروضاً من المؤسسات المالية الاجنبية .

6-اصلاحات سياسية وفق نسق بطئ :سجلت الاصلاحات السياسية تقدماً منذ العام 2011 على اثر ثورات الربيع العربي وفي عام 2016 اجريت في الاردن الانتخابات التشريعية الاولى المعتمدة على التصويت على قوائم مفتوحة بهدف تشجيع انشاء كتل نيابية وعلى الرغم من هذه التطورات الا ان المرشحين المستقلين الذين هم على علاقة بالقبائل الكبرى ظلوا مهيمنين على اكبر عدد من المقاعد للدوائر الانتخابية مما تسبب في تشتت الاحزاب السياسية وانقسامها وانعدام تأثيرها في الشعب الامر الذي يحول دون ان يساند السكان مشاريع سياسية ثابتة [65]

طبقاً لما سبق نرى وجود سلسلة من المتغيرات الداخلية والخارجية المترابطة والتي تؤثر على عملية صنع القرار السياسي وبدرجات متفاوتة تتراوح مابين الجوانب السياسية والاقتصادية والمجتمعية والامنية ،و إن الحوار الديموقراطي الصريح خصوصاً بين أوساط القيادات الفكرية والشعبية هي المدخل الأمثل لخلق برنامج وطني عام يستند إلى أسس وطنية مشتركة وإلى إحترام حرية الرأي والتعبير السلمي عن الخلافات والإختلافات وبالتالي يتم التوصل الى حلول لجميع التحديات السابقة.

الخاتمة

ان نظام الحكم في الاردن نيابي ملكي وراثي يقتصر بالاسرة الهاشمية من سلالة الامير عبدالله بن الحسين ،ومن خلال استعراض معطيات النظام السياسي الاردني نرى وجود خلل في توزيع السلطات الثلاث السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية ،اذ ظهر من خلال البحث هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية مما شكل اختلالاً في التوازن السياسي بين تلك السلطتين وانعكس سلباً على بنيه وهيكلية النظام السياسي لصالح الملك والحكومات المشكلة على حساب البرلمان وقدرته على تشريع القوانين، .

فهيمنة السلطة التنفيذية ممثلة بالملك على السلطة التشريعية تبدو ظاهرة للعيان فالملك هو صاحب القرار السياسي الداخلي والخارجي لانه يستند الى صلاحيات دستورية مطلقة ،ومما زاد في تهميش دور السلطة التشريعية ويثبت في ذات الوقت هيمنة السلطة التنفيذية ،ان مجلس الاعيان المعين من الملك تكون قراراته مؤثره على مجلس النواب ولايمكن للاخير الاعتراض او اقرار اي تشريع او قانون الا بموافقة مجلس الاعيان وهذا مؤثر على وجود خلل في بقية النظام السياسي في المملكة الاردنية الهاشمية.

ان الشعب الاردني اليوم يرغب أن يستمر نظامهم السياسي ولكن بميزات جديدة وضوابط متفق عليها شعبياً وبطرق تمنح الناس المشاركة في إدارة شؤونهم ،والمواطن الاردني يزعجه تدخل الأجهزة الأمنية في عمل الدوائر الحكومية ، كما يرى ان زج بعض افراد العائلة المالكة والأمراء في" الاستثمارات ومدى إستفادتهم من تسهيلات غيرمتوفره لبقية المواطنين مما يولد عدم المساواة ،وعليه الأردنيون يرغبون أن يرون نظامهم السياسي متجاوباً مع هموم الناس واحتياجاتهم وان يتامل معهم بعدالة ، فالنظام الملكي الأردني يمكن أن يستمر ويتوفر فيه مقومات هذه الديمومة إذا تحلى بالايجابية التي تتطلبها المرحلة وابتعد عن التمسك بمواقف يمكن أن تولد ردود فعل عكسية تضعف النظام وترفع من المطالبات الشعبية إلى مستويات تهدد بقاءالنظام نفسه، مترافقة مع المشكلات التي تحيط بها خارجياً اذ يلاحظ تأثر الاردن بما يسمى بالربيع العربي والتي افرزها على واقع المجتمع العربي وان هذه التغييرات قد كان لها اسقاطاتها على الحالة الاردنية واثرت على الفرد الاردني ومطالبته بالتحرر والمزيد من الحريات العامة، واصبح الاردن مركزاً لايواء السوريين الى الاردنً وافرز تدفق اللاجئين اضطراباً في ميزانية الاردن المثقلة بالديون والازمات المالية وبالفعل ادى وجود اللاجئين السوريين الى اضطرابات اجتماعية واقتصادية وجعلت هذه التوترات المتزايدة العديد من الاردنيين يتساءلون ما اذا كان اللاجئون السوريون يشكلون خطراً وتهديدا ً للنظام السياسي الاردني مستقبلاً اذن هناك جملة من العقبات الداخلية والخارجية على النظام الملكي الاردني ايجاد الحلول لها بالتعاون مع الدول الاقليمية والدولية .

Abstract

Jordan has taken good steps to follow the path of reform. The year 1989 marked the beginning of the political reform of parliamentary life, followed by the activation of party life followed by the proclamation of national charters and the draft national agenda. Reforms in various fields continued and parliamentary life in Jordan witnessed a great development due to mobility And the development of civil society has made Jordan dependent on new democratic foundations.

Jordan remained stable during the so-called "Arab spring" protests, despite demonstrations in Jordan in March 2011, but remained on the sidelines without reaching the Jordanian capital. King Abdullah was forced to dissolve parliament and call early elections due to high levels of tension due to little reform.

As regards external variables, Jordan regards terrorism as a direct security threat to Jordan and combating it is a priority of the internal and external policy of the Hashemite Kingdom of Jordan on Jordan. The latter believes that fighting it is a regional and international responsibility. The Palestinian-Israeli conflict remains the important external concern and danger that affects the Jordanian political system, On Jordan's external political decision-making

المصادر

(1)ينظر :وهيب الشاعر ،الاردن الى اين؟الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،2004/ص 20 .

(2)ينظر :وليم نجيب نصار ،مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم البتريمونيالية الجديدة :الاردن نموذجاً ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،2016،ص 125.

(3)ينظر سامح سعيد عبود ،غروب شمس الانظمة العربية من نهايات القرن الماضي الى بدايات القرن الواحد والعشرين ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ،القاهرة،2009،ص 17 .

(4)ينظر :الدساتير العربية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية ،المعهد الدولي لحقوق الانسان ،كلية الحقوق بجامعة دي بول ،نيويورك 2005،ص 11–18 .

(5)ينظر :مبارك العتيبي،فصل السلطات في النظامين الكويتي والاردني دراسة مقارنة ،رسالة ماجستير ،قسم العلوم السياسية ،كلية الاداب والعلوم ،جامعة الشرق الاوسط عمان ،2013،ص 49 .

(6)ينظر المصدر نفسه ،ص 49–50 .

(7)ينظر سامح سعيد عبود ،صدر سبق ذكره ،ص 34–35 .

(8)ينظر :الدساتير العربية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية ،مصدر سبق ذكره،ص 18–20 .

(9)ينظر:المصدر نفسه،ص 21–22 .

(10)ينظر سامح سعيد عبود ،مصدر سبق ذكره ،ص 20 .

(11)ينظر :ايمن خاطر وعبدالله المجالي ،الانتخابات النيابية الاردنية لعام 2016 :دراسة سياسية وإحصائية،مركز دراسات الشرق الاوسط ،الاردن ،تشرين الثاني ،2016 ،ص 4 .

(12)ينظر :مبارك العتيبي ،مصدر سبق ذكره ،ص 54 .

(13)ينظر :سامح سعيد عبود،مصدر سبق ذكره،ص 23 .

(14)ينظر:المصدر نفسه،ص 25–27 .

(15)ينظر:فواز موفق ذنون،هيكلية النظام السياسي في المملكة الاردنية الهاشمية ،مجلة دراسات اقليمية مركز الدراسات الاقليمية ،جامعة الموصل ،العدد 8/2007 ،ص 166 .

(16)ينظر:المصدر نفسه،ص 169 .

(17)ينظر :ابراهيم عبدالقادر محمد ،التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الامن الوطني الاردني في الفترة (1999–2013) دراسة حالة ،رسالة ماجستير ،كلية الاداب والعلوم ،جامعة الشرق الاوسط ،عمان ،2013،ص 61 .

(18)ينظر : قائمة الاحزاب السياسية :الاحزاب السياسية :الاحزاب في الاردن،

http://www.moppa.gov.jo/APP-Themes

(19)ينظر:ابراهيم عبدالقادر محمد،مصدر سبق ذكره،ص 61–63 .

(20)ينظر:ايمن خاطر وعبدالله المجالي ،مصدر سبق ذكره، ،ص 7–8 .

(21)ينظر:المصدر نفسه ،ص 8 .

(22)ينظر:بكر البدور،الانتخابات البرلمانية القادمة في الاردن ،مجلة دراسات شرق اوسطية ،عمان ،العدد 76 ،صيف 2016 ،ص 114–115 .

(23)ينظر:المصدر نفسه،ص 115.

(24)ينظر:المصدر نفسه،ص 115–116 .

(25)ينظر:وليم نجيب نصار ،مصدر سبق ذكره ص 134 .

(26)ينظر :اردنيون :ويكيبديا ،الموسوعة الحرة http://www.ar.wikipedia.org.2017

(27)ينظر :وليم نجيب نصار ،مصدر سبق ذكره،ص 135 .

(28) ينظر:فايز زريقات ،البدو في النظام السياسي الاردني :دراسة في التنمية الشاملة ،مجلة مؤته للبحوث والدراسات ،عمان ،المجلد العاشر ،العدد 1995،ص 182 .

(29)ينظر :وليم نجيب نصار،مصدر سبق ذكره،ص 136.

(30)ينظر:اردنيون ،مصدر سبق ذكره،ص 2.

(31)ينظر :المصدر نفسه ،ص 2–3 وينظر ايضاً :وليم نجيب نصار ،مصدر سبق ذكره،ص 138.

(32)ينظر وهيب الشاعر ،مصدر سبق ذكره، ص 40–41 .

(33)ينظر:المصدر نفسه ،ص 41–42 .

(34)ينظر: سامح المحاريق ،هل حان الوقت لاعادة صياغة دور العشيرة السياسي في الاردن ،صحيفة العرب ،لندن،العدد 10784 ،2017 .

(35)ينظر: المصدر نفسه،ص 2 .

(36)ينظر :اثر المجتمع المدني الاردني على السياسات الوطنية والاقليمية http://www.ardd-jo.org,p.1.

(37)ينظر: ابريل هاهن واخرون ،استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الاوسط ،الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ،2012،ص 26 .

(38)ينظر:محمد زاهد جول،الجماعات الاسلامية في الاردن :اشكالية العلاقة مع الآخر ،في مجموعة باحثين في كتاب الحركات الاسلامية في الاردن ،مركز المسبار للدراسات والبحوث ،دبي ،الامارات العربية المتحدة ص 101 .

(39) ينظر:محمد ابو رمان وحسن ابو هنية،الحل الاسلامي في الاردن :الاسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والامن ،مراجعة ميس نوايسه وفراس خير الله ،مؤسسة فريد ريش إيبرت ،مركزالدراسات الاستراتيجية ،الجامعة الاردنية ، 2012 ،ص 13 .

(40) ينظر:المصدر نفسه،ص 14-15 .

(41)ينظر:وهيب الشاعر ،مصدر سبق ذكره، ،ص 145-146 .

(42)ينظر :المصدر نفسه،ص 146 .

(43)ينظر:خوليا شقير،الاصلاح الوهمي الاستقرار الاردني العنيد ،سلسلة الشرق الاوسط ،2006،ص 14 .

(44)ينظر:وهيب الشاعر،مصدر سبق ذكره،ص 77.

(45)ينظر:محمد منصور ،محمد ابو ركبة، السياسة الخارجية الاردنية تجاه القضية الفلسطينية (1982-1994) رساله دكتوراه، كليه الاداب، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية،2012 ،ص 177.

(46)ينظر:المصدر نفسه،ص 181 .

(47)ينظر :المصدر نفسه،ص 183 .

(48)ينظر:ابراهيم عبدالقادر محمد،مصدر سبق ذكره،ص 124 .

(49)ينظر:المصدر نفسه،ص 126 .

(50)ينظر:الكساندرافرانسيس،ازمة اللاجئين في الاردن ،مركز كارينغي للشرق الاوسط ،21/ايلول 2015 ،ص 1-2 .

(51)ينظر:مصطفى شفيق علام،خريطة التيه:اللاجئون السوريون في سياقات اقليمية ودولية معقدة،مجلة السياسة الدولية،القاهرة،المجلد 52 ،العدد 207،يناير 2017،ص 18.

(52)ينظر.خالد شنيكات ،قدرة الدول المستضيفة على الاستيعاب ودور المجتمع الدولي (حالة الاردن)نمجلة السياسة الدولية ،القاهرة،المجلد 52،العدد 207،يناير 2017 ،ص 100.

(53)ينظر:المصدر نفسه،ص 104 .

(54)ينظر:د.خير سالم ذيابات ،المشاركة الاردنية في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الاسلامية،رؤى استراتيجية،جامعة اليرموك،عمان،ابريل،2015 ،ص 45 .

(55)ينظر:المصدر نفسه،ص 46 .

(56)ينظر:امين المشاقبة ،النظام السياسي الاردني،مطبعة السفير ،عمان ،2009،ص 85 .

(57)ينظر:مالك عبدالرزاق اللوزي،دور مجلس الامة في الاصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الاردنية الهاشمية (1989-2011) جامعة الشرق الاوسط ،كليه الاداب والعلوم ،2012 ،ص 64 .

(58)ينظر :ابراهيم عبد القادر محمد ،مصدر سبق ذكره،ص 153-154 .

(59)ينظر:بين كونابل ،من الاستقرار السلبي الى الايجابي :كيف يمكن لأزمة اللاجئين السوريين ان تحسن من آفاق مستقبل الاردن،مؤسسة راند ،الولايات المتحدة الامريكية ،2015،ص 1–2 .

(60)ينظر:مالك الخصاونة،الاقتصاد الاردني ،اختلاف وتحديات ،مركز الجريدة للدراسات ،شباط ،2017 ،ص 2–6 .

(61)ينظر انس الخصاونه ،مستقبل النظام السياسي الاردني ،صحيفة رأي اليوم ،عمان ،تشرين الثاني 2017 ،ص 2 .

(62)ينظر:المصدر نفسه،ص 2–3 .

(63) ينظر :هاني حوراني ،اشباح حراكات الربيع العربي في الاردن ،العربي الجديد

http://www.alaraby.co.uk/opinion/2017

(64)ينظرفيكتوريا سلفا سانشييز التحديات التي تواجه الاردن سنه 2017مستقبل مجهول ،المركز الاسباني للدراسات الاستراتيجي، ،آيار 2017،ص 1–3 .

(65) ينظر:المصدر نفسه ،ص 3–5 .